أسعار النفط قرب 45 دولاراً وسط هبوط حاد بالمخزونات الأميركية

ارتفعت أسعار النفط امس الأربعاء بعد أن أظهرت بيانات المخزون انخفاضا كبيراً في مخزونات النفط الخام الأميركية على الرغم من أن المخاوف بشأن الطلب على الوقود حدت من المكاسب في ظل ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد19– على مستوى العالم. وصعد خام برنت 31 سنتا أو ما يعادل 0.7% إلى 44.74 دولار للبرميل. وارتفع العقد 0.6% أمس الثلاثاء لأعلى مستوى إغلاق منذ السادس من مارس. وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 26 سنتا أو ما يوازي 0.6% إلى 41.96 دولار للبرميل. وأنهى العقد تعاملات أمس الثلاثاء مرتفعا 1.7% وهو أعلى مستوى إغلاق منذ أواخر يوليو. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة هبطت بشدة في الأسبوع الماضي، بينما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير.

وتراجعت مخزونات الخام 8.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من أغسطس إلى 520 مليون برميل، مقارنة مع توقعات محللين تشير إلى انخفاض قدره ثلاثة ملايين برميل.

وقال معهد البترول إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما زادت بمقدار 1.6 مليون برميل. وأظهرت بيانات المعهد أن استهلاك الخام في مصافي التكرير زاد بمقدار 153 ألف برميل يومياً.

وهبطت مخزونات البنزين 1.7 مليون برميل، بينما كان محللون استطلعت رويترز آراءهم قد توقعوا انخفاضا قدره 170 ألف برميل. وزادت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بمقدار 3.8 مليون برميل، مقارنة مع توقعات لزيادة قدرها 279 ألف برميل. وأظهرت البيانات أن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام ارتفعت بمقدار 123 ألف برميل يوميا.

جي بي غلوبال النفطية الإماراتية تبدأ عمليات إعادة الهيكلة

قالت جي.بي غلوبال لتجارة النفط، وهي شركة مقرها الإمارات عالقة في تحقيق بشأن احتيال بين موظفيها، في بيان، اليوم الأربعاء، إنها عيّنت خبراء في إعادة الهيكلة في إطار «برنامج جار لإعادة الهيكلة».

وقالت الشركة إنها عينت رود ساتون من إف.تي.آي للاستشارات رئيسا لإعادة الهيكلة كما عينت شركة كوانتوما المتخصصة في إعادة الهيكلة المالية والتي يقع مقرها في المملكة المتحدة.

وأضافت في البيان أن ساتون وكوانتوما سيتعاملان مع المساهمين في الشركة «لحماية المصالح التجارية» للمجموعة وسيساعدان في تحويلها إلى شركة «قوية حصيفة ماليا» تتمتع «بشفافية محسنة».

وقالت الشركة في 20 يوليو تموز إنها شرعت في برنامج لإعادة الهيكلة المالية بعدما أخفقت في «الحصول على دعم كامل من بضع مؤسسات مالية في الآونة الأخيرة».

كما قالت جي.بي غلوبال إن شائعات سرت في السوق في الآونة الأخيرة تشكك في الأوضاع المالية للشركة هي «أكاذيب سافرة» تنشرها «مصالح مكتسبة»، وأكدت للأطراف المعنية أن أنشطتها تعمل بشكل طبيعي.

وقالت في وقت لاحق من شهر يوليو تموز إن تحقيقا داخليا كشف عن احتيال داخل الشركة وإنها قدمت شكاوى جنائية بحق بعض من موظفيها.

الذهب يقفز لمستوى قياسي جديد بمكاسب 38 دولاراً

عززت أسعار الذهب من مكاسبها لنحو 38 دولاراً خلال تعاملات امس الأربعاء، ليصل المعدن إلى مستوى قياسي جديد، مع ترقب بيانات اقتصادية وضعف العملة الأمريكية.

ويستفيد المعدن الأصفر من ضعف الدولار الأمريكي، والذي يعتبر بمثابة بديل للملاذ الآمن، الأمر الذي يجعل الذهب أرخص بالنسبة لحاملي العملات الأخرى.

ويتلقى المعدن الدعم من رهانات مزيد من تدابير التحفيز الرامية إلى تعافي الاقتصاد المنهك من الوباء، حيث لا تزال مفاوضات صفقة تحفيز جديدة بقيمة تريليون دولار جارية.

كما تستمر حالات الإصابة الجديدة بالوباء في الزيادة داخل الولايات المتحدة، كما أن عشرات الولايات الأمريكية أجبرت على وقف أو تعليق خطط إعادة فتح الاقتصاد. وتجاوز عدد الإصابات بوباء «كوفيد19–» عالمياً 18.41 مليون شخص.

ومن المقرر إعلان بيانات النشاط الخدمي والميزان التجاري في الولايات المتحدة في وقت لاحق من اليوم، كما سيتم إعلان تقرير وظائف القطاع الخاص خلال يوليو الماضي.

وارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم شهر ديسمبر بنحو 1.9 بالمائة ليصل إلى 2059 دولاراً للأوقية رابحاً 38 دولاراً.

وكان المعدن وصل إلى مستوى 2060.20 دولار للأوقية في وقت مبكر من التداولات وهو أعلى رقم في تاريخ الذهب. وخلال نفس التوقيت، صعد سعر التسليم الفوري للذهب بنحو 1.1 بالمائة أو ما يوازي 22.30 دولار مسجلاً 2041.51 دولار للأوقية.

وفي نفس التوقيت، تراجع المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنسبة تزيد عن 0.4 بالمائة مسجلاً 92.966.

نمو طفيف للأعمال في أوروبا بعد انكماش 12 بالمئة

أظهر مسح عودة أنشطة الأعمال بمنطقة اليورو إلى تحقيق نمو طفيف في يوليو تموز بفعل رفع بعض القيود المفروضة لوقف انتشار فيروس كورونا، لكن انتعاش قطاع الخدمات المهيمن على المنطقة لم يكن بالقوة المتوقعة.

وأظهرت بيانات انكماش اقتصاد التكتل بنسبة قياسية بلغت 12.1% في الربع الماضي في حين توقع استطلاع لرويترز في يوليو تموز نموا بنسبة 8.1% هذا الربع مع بدء الشركات في العودة إلى وضع طبيعي نوعا ما.

وقفزت القراءة النهائية لمؤشر آي.إتش.إس ماركت المجمع لمديري المشتريات، الذي يعتبر مقياسا جيدا لمتانة الاقتصاد، إلى 54.9 في يوليو تموز من 48.5 في يونيو حزيران، متجاوزة تقديرا أوليا بأن تسجل 54.8. وكانت دون مستوى 50 الذي يفصل النمو عن الانكماش على مدار أربعة أشهر.

وقال كريس وليامسون، كبير اقتصاديي الأعمال في آي.اتش.إس ماركت «انتعش نشاط الأعمال في قطاع الخدمات بمنطقة اليورو في يوليو تموز لينمو بمعدل لم يتجاوزه لأكثر من عامين».

وأضاف «تمتعت فرنسا وألمانيا بمكاسب قوية على وجه الخصوص لكن تجددا للنمو سُجل أيضا في إسبانيا وإيطاليا مع مواصلة تخفيف إجراءات احتواء كوفيد19–».

وارتفع الطلب في المجمل وتحسن التفاؤل لكن الشركات خفضت عدد الموظفين بشدة من جديد مما سيثير على الأرجح قلق صانعي السياسات. وظل مؤشر التوظيف دون نقطة التعادل عند 46.5 وإن كان أفضل من قراءة يونيو التي بلغت 43.2.

ومع مغامرة الناس بالخروج إلى الحانات والمطاعم، ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى 54.7 من 48.3، وهو الأعلى منذ سبتمبر 2018 لكنه دون القراءة الأولية التي بلغت 55.1.

وبينما كان مديرو المشتريات أكثر تفاؤلا بشأن العام المقبل، كان مؤشر توقعات أنشطة الخدمات دون معدل استمر طويلا عند 59.4، لكنه ارتفع عن قراءة بلغت 56.7 في يونيو.

300 ألف لبناني أصبحوا بلا مأوى

محافظ بيروت: 5 مليارات دولار خسائر انفجار الميناء

قال محافظ بيروت، مروان عبود، إن حجم الأضرار بسبب انفجار بيروت يتراوح بين 3 و5 مليارات دولار، وفقا لما نقلته المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال. وأضاف أن 300 ألف لبناني أصبحوا بلا مأوى بعد الانفجار.

وتزيد هذه الخسائر من معاناة لبنان الذي يحتاج إلى ما يصل إلى 93 مليار دولار لإنقاذ اقتصاده، وفقا لتقرير معهد الدفاع عن الديمقراطية الأميركي.

ويشير التقرير الجديد إلى أن بيروت تحتاج إلى 67 مليار دولار من الأموال الجديدة لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي اللبناني، بافتراض سعر صرف غير رسمي قدره 4000 ليرة لبنانية مقابل الدولار. ولا يشمل ذلك 22 مليار دولار من الخسائر التي تكبدها البنك المركزي، مصرف لبنان. كما أنه لا يتضمن خسائر صافية متوقعة تبلغ 4.2 مليار دولار أو أكثر من سندات اليورو المتعثرة.

ويشير التقرير إلى أن احتياج لبنان البالغ 100 مليار دولار تقريبًا لا يشمل حتى البنية التحتية العامة والاحتياجات الأخرى. وفي هذا السياق، بلغت أكبر خطة إنقاذ لصندوق النقد الدولي على الإطلاق 57 مليار دولار للأرجنتين في عام 2018.

وهزت انفجارات ضخمة ميناء بيروت، الثلاثاء، والتي أودت بحياة ما لا يقل عن 100 شخص وجرح نحو 4000 آخرين في العاصمة اللبنانية.

مصرف لبنان المركزي: المصارف ستعاود فتح أبوابها اليوم

أعلن مصرف لبنان المركزي أن البنوك اللبنانية ستعاود فتح أبوابها اليوم الخميس، وقال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إنه سيجتمع بمجلس إدارة البنك، اليوم الخميس، لاتخاذ خطوات لمعالجة الكارثة الناجمة عن انفجار الثلاثاء، الذي هز العاصمة اللبنانية بيروت.

ونقلت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام عن محافظ بيروت، مروان عبود، أن قيمة الأضرار في بيروت نتيجة الانفجار تتراوح بين 3 و5 مليارات دولار.

فيما أشارت صحف محلية لبنانية إلى وقوع «تدافع بين أهالي المفقودين والجيش على مدخل مرفأ بيروت»، بعد محاولة الأهالي منع أحد المواكب من دخول المرفأ.

كما أعلن الصليب الأحمر اللبناني، أمس الأربعاء، أن الانفجار الذي هزّ مرفأ بيروت أمس، خلّف 100 قتيل على الأقل، ولا يزال المزيد من الضحايا تحت الأنقاض، فيما يعقد مجلس الوزراء اللبناني، اليوم، جلسة استثنائية لبحث تداعيات الانفجار.

الصليب الأحمر اللبناني قال إن الانفجار الضخم في مرفأ بيروت ألحق أضراراً كبرى بالأحياء المجاورة في المدينة، كما أسفر عن إصابة أكثر من 4 آلاف بجروح.

وذكر الصليب الأحمر في بيان: «حتى الآن أصيب أكثر من 4 آلاف شخص، وقُتل أكثر من 100 شخص»، مشيراً إلى أن فرقه لا تزال تقوم بعمليات البحث والإنقاذ في المناطق المحيطة بموقع الانفجار.

بعد قرار «فيتش».. هل تعثرت الولايات المتحدة عن سداد ديونها سابقاً؟

أثار تحذير وكالة فيتش حيال الديون الأمريكية تساؤلات ملحة حول الوضع في الولايات المتحدة وتداعيات هذا القرار، وما إذا كانت عملية تعثر سيادي عن السداد تلوح في الأفق، وهل حدث هذا الأمر من قبل؟

في البداية، من الهام توضيح قرار وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» حول الوضع المالي في الولايات المتحدة، حيث خفضت النظرة المستقبلية للديون الأمريكية من مستقرة إلى سلبية.

وأرجعت الوكالة قرارها إلى تدهور في المالية العامة للولايات المتحدة وغياب خطة موثوقة لضبط الأوضاع المالية، مع الإشارة إلى أن المستويات المرتفعة للعجز المالي والديون قد بدأت في تآكل نقاط القوة الائتمانية التقليدية لدى البلاد. وجاء قرار «فيتش» عقب إعلان التقديرات الأولية لأداء الاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من العام، حيث أظهرت البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بوتيرة سنوية تبلغ 32.9 بالمائة.

لكن مع ذلك، لا تزال وكالة «فيتش» تُبقي على التصنيف الائتماني للولايات المتحدة عند «AAA»، مع حقيقة أن البلاد لديها أعلى ديون حكومية بمثل هذا التصنيف قبل الأزمة الحالية.

وتأتي هذه الخطوة في سياق احتدام معركة التحفيز التي أطلقها البنك المركزي والحكومة الأمريكية من أجل مكافحة التداعيات الاقتصادي التي خلفتها الأزمة الصحية «كوفيد– 19».

وساهم الدعم الذي قدمه الكونجرس الأمريكي في مساندة الاقتصاد خلال الأشهر الأخيرة، لكن المزيد من الإجراءات ستكون حاسمة في تحديد الطريق نحو التعافي، حيث يتم حالياً التفاوض حول حزمة جديدة بقيمة تريليون دولار.

وفي الوقت نفسه، كرر بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع تعهد باستخدام كافة أدواته لدعم تعافي الاقتصاد، مع إبقاء معدلات الفائدة قريبة من الصفر وتوسيع ميزانيته العمومية.

وتتوقع «فيتش» أن تتجاوز ديون الحكومة العامة 130 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021، مع احتمالية انكماش الاقتصاد الأمريكي بنحو 5.6 بالمائة هذا العام قبل أن يتعافى بنحو 4 بالمائة في العام القادم.

كما أن مكتب الميزانية في الكونجرس توقع في أبريل الماضي أن يصل العجز الفيدرالي إلى 3.7 تريليون دولار خلال العام المالي 2020 والذي سينتهي في سبتمبر المقبل.

وبالنظر إلى الوكالات الأخرى، فإن وكالة موديز لخدمات المستثمرين، أكدت على تصنيف الولايات المتحدة عند «Aaa»، وهو أعلى تصنيف لدى الوكالة، مع نظرة مستقبلية مستقرة في يونيو الماضي.

كما أن وكالة «ستاندرد آند بورز»، والتي خفضت التصنيف الائتماني للبلاد إلى «AA+» في عام 2011 في أعقاب الأزمة المالية والكساد العظيم، لديها نظرة مستقرة على هذا التصنيف. ويعني ذلك أن قرار فيتش هو المراجعة الوحيدة بالخفض من جانب وكالات الائتمان الرئيسية.

لكن إذا كانت الدولة المدينة تقترض بعملتها المحلية – كما هو الحال في الولايات المتحدة – فهل هذه الاحتمالية قائمة؟، هذه مسألة شائكة بعض الشي.

وهنا يبزر تساؤل «هل تعثرت الولايات المتحدة عن سداد ديونها من قبل؟»، الإجابة بالنفي بشكل قاطع، حيث من المعروف أن الحكومة الأمريكية لم تتعثر عن سداد ديونها أو الوفاء بالتزاماتها في الموعد المحدد أبداً.

الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي يتراجع إلى 3 مليارات دولار

هوى الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي في النصف الأول من العام، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، إذ تسببت جائحة فيروس كورونا في توقف أجزاء من الاقتصاد العالمي.

وبحسب بيان صادر عن حكومة دبي استقطبت الإمارة، المركز المالي والتجاري في الشرق الأوسط، 12 مليار درهم (3.3 مليار دولار) في ستة أشهر تنتهي في 30 يونيو.

ولم يقدم البيان أرقاما للمقارنة، لكن الحكومة أعلنت في العام الماضي عن استثمار أجنبي مباشر في النصف الأول بقيمة 46.6 مليار درهم.

وقال سامي القزمي، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، إن الجائحة مثلت تحديا لكن حزم التحفيز دفعت «تطورات إيجابية» في بيئة الاستثمار. ولم يرد المكتب الإعلامي لحكومة دبي حتى الآن على طلب أُرسل عبر البريد الإلكتروني للحصول على المزيد من التعليقات.

وشهدت دبي إجراءات عزل عام لعدة أسابيع في إطار جهود حكومية لكبح فيروس كورونا، مما تسبب في إغلاق العديد من الشركات مؤقتا.

وسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة 61 ألفا و352 حالة إصابة بالفيروس و351 حالة وفاة. ولم تفصح الإمارات عن أماكن وقوع الإصابات والوفيات.